الفصل الثانى

السيطرة البريطانية على الادارة المصرية

- سلطة القنصل البريطانى العـــام .
- سلطة المستشارين .

obeikandl.com

obeikandl.com

عندما قدم السير افلن بيرنج Evelyn Baring الى مصر فى سبتمبر سنة ١٨٨٣ ليقوم بمهام منصبه كمعتمد بريطانى وقنصل عام لبريطانيا كان متوقعا ان يتبع السياسة التى وضعها دفرن فى تقريره (الاصلاحات) وان يعمل على تنفيذ الاصلاحات التى اشار اليها دفرن . كما كان متوقعا ان يعمل على اجلاء قوات الاحتلال على وجه السرعة عندما تهدأ الأحوال فى مصر طبقا لما اعلنته السياسة البريطانية فى ذلك الوقت .

وتظاهر المسئولون فى انجلترا بانه من الممكن انجاز هذه الأعمال كلها فى وقت واحد(١) . وقد فسر بيرنج التقرير الذى وضعه دفرن لتنظيم ادارة مصر على انه مبرر لاحتلال طويل الأمد ، اذ كان عجز الحكومة المصرية بالغ الوضوح أمام سلطة المعتمد البريطانى القوية مما ارغمها على اتباع النصائح (الالزامية) التى اشار بها ممثل بريطانيا فيما يتعلق باخلاء السودان بحجة أن ادارة مصر تتعرض للخطر من جانب أحداث الثورة المهدية فى السودان كما سبق ان اشرنا .

ولم يلبث بيرنج ان دعم نفوذه وسلطته فى ادارة مصر فى وقت قصير استغرق شهورا قلائل حيث نجده يقرر بأن « أحد الجوانب الضعيفة فى النظام هنا ان الحكومة شخصية كما كانت على الدوام ، وغاية الأمر انه بدلا من ان تكون الحكومة ممثلة فى شخص الخديو اصبحت ممثلة فى شخص ممثل انجلترا ... اننى متوقع أن اقر كل امر كبيرا كان أم صغيرا »(٢) .

اما عن الوسائل التى ساعدت بيرنج ومهدت له فى السيطرة التامة على جهاز الحكم والادارة فى البلاد سواء فى النواحى الداخلية المرتبطة بعلاقته بالخديو ونظاره أو المسائل المرتبطة بالهيئات الاستشارية أو الشئون الخارجية المتعلقة بعلاقة ممثل انجلترا سواء بالباب العالى أو بالدول الأوربية هذه الوسائل يرجع بعضها الى وجود الاحتلال نفسه حيث كان المعتمد يستمد منه مصدر سلطته ويستند اليه فى التلويح باستخدام القوة

---

(١) Afaf, Op. Cit., P. 55.

(٢) خطاب بيرنج الى اللورد نورثبروك Northbrook
اشهر من حضوره الى مصر مذكورا فى المصدر السابق ص ٥٨

العسكرية للاحتلال عند رفض القائمين على جهاز الحكم والادارة فى مصر سياسة النصائح الملزمة . كما يرجع بعضها ايضا الى ما اسبغ على المعتمد البريطانى من نفوذ باعتباره المسئول عن متابعة سياسة (الاصلاح) التى أقرتها بريطانيا فى مشروع دفرن باصلاح ادارة مصر .

ويمكن تفسير ذلك فى اقتناع بيرنج بوجهة نظر دفرن بأن « الأمة المستعبدة طويلا تتوق الى قبضة الحاكم القوية أكثر مما تتوق الى أسلوب الحكم الدستورى المرن » . وهذا ما دعا بيرنج الى الوصول الى نتيجة هامة وهى : انه طالما أن الخديو غير قادر على تقديم هذه اليد القوية فانه اى بيرنج سيقدمها الى الخديو . وبالفعل نفذ ذلك منذ وقت مبكر وبذلك فقد عدل المعتمد البريطانى دور بريطانيا فى مصر من دور المستشار الى دور الوصى على شئون مصر . فواجب بريطانيا حسبما رآه بيرنج هو (الاصلاح) الطويل المدى ثم الجلاء عن مصر بعد اتمام هذه الاصلاحات مما جعله يقرر « أن الفكرة القائلة باننا نستطيع أن نضع الأمور فى نصابها ، ثم نترك عملنا يستكمله الوطنيون ، هذه الفكرة فى رأيى خاطئة » ومع ذلك فقد كان يرى أنه لابد من تعليم المصريين كيفية القيام بأعمال الادارة على أيدى الانجليز(٣) وفى الحقيقة أن خطة بيرنج فى السيطرة على الادارة المصرية تمت بطريقتين اولاهما زيادة الموظفين البريطانيين العاملين فى الادارة المصرية وثانيهما العمل على ابعاد المصريين عن الوظائف الكبرى ذات الشأن .

أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى فيبدو واضحا أن خطة السياسة البريطانية فى ادارة مصر كانت تهدف الى جعل الاشراف والادارة الفعلية للحكومات التابعة لها موكولة الى هيئة من الخبراء والاداريين البريطانيين ووضع الموظفين البريطانيين فى المناصب (الاستراتيجية) بالجهاز الادارى ، وجعل المهمة الأساسية لهؤلاء ممارسة الرقابة الكاملة على الحكومة المصرية . اى أن الادارة فى ظل السيطرة البريطانية ارتكزت على مجموعة من المنفذين البريطانيين الذين كانوا على ثقة تامة من احتفاظهم بمناصبهم وبقاء السياسة العامة

---

(٣) Baring to Iddesleigh, October 24, 1886.
فى المصدر السابق ص ٥٩

الاستعمارية مركزة فى اشخاصهم(٤) . ذلك أنه عندما احتل الانجليز مصر بدأوا على الفور فى تنفيذ سياسة الاحتلال التى كانت تهدف الى التوغل فى الادارة المصرية تمهيدا للسيطرة عليها وكان سبيلهم الى ذلك تعيين موظفين من بنى جلدتهم فى الادارة المركزية حتى يستطيعوا الاعتماد عليهم فى تسيير دفة أمورها ولكى تتحقق لهم السيطرة الكاملة على الادارة المالية . وقد تحقق لهم ذلك عن طريق تعيين المستشار المالى البريطانى الذى كان بمثابة حجر الزاوية للنفوذ الانجليزى فى الادارة المصرية(٥) كما سبق ان أوضحنا فى الفصل السابق . اذ بعد ان تم لسلطات الاحتلال الاستئثار بالادارة المالية فى مصر شرعوا على الفور فى غزو الادارة المصرية عن طريق تعيين انجليز فى وظائف مستشارين ووكلاء نظارات ومفتشين فى مختلف نظارات الحكومة ومصالحها سواء فى نظارة الأشغال او الداخلية او الحقانية او المعارف وغيرها(٦) .

وسيرى القارىء فى الفصول القادمة الوانا من تدخل المعتمد البريطانى فى شئون الحكم سواء لدى الخديو او النظار او الادارات المحلية .

* * *

ويجدر بنا قبل ان نسترسل فى وصف الدور الذى كان يلعبه المستشارون ومدى سيطرتهم على عمل الوزارات التى عملوا فيها ، أن نلقى بعض الضوء على مركز المستشار ومدى النفوذ الذى كان يتمتع به فى تقرير سائر الأمور فى ادارة مصر فلقد كان المفروض فى عمل المستشاريين باعتبارهم موظفين فى خدمة الحكومة المصرية ان يكونوا بمثابة مساعدين للوزراء المصريين يقدمون الاستشارة اذا طلبت منهم غير أن الواقع أنهم تجاوزوا هذا المفهوم وتحكموا فى عمل الوزارات بصورة فعلية . والواقع ان نفوذ هؤلاء المستشارين قد

---

(٤) عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية دراسة فى الادارة والتغيير الاجتماعى ص ٩٣

(٥) Milner, England in Egypt, PP. 86—87.

(٦) عين سكوت مذكريف فى ١٥ مايو سنة ١٨٨٣ مفتشا عاما للرى وفى عام ١٨٨٤ عين وكيلا لنظارة الأشغال وفى العام نفسه عين كليفورد لويد وكيلا لنظارة الداخلية وفى مارس سنة ١٨٩١ عين جون سكوت مستشارا لنظارة الحقانية . وفى عام ١٩٠٦ عين دانلوب مستشارا لنظارة المعارف .

زاد الى درجة كبيرة بحيث طغت سلطاتهم على سلطات النظار واصبحوا يسيطرون على الادارة . فالمستشار المالى قد اتسع نفوذه حتى أصبح من حقه حضور جلسات مجلس النظار ورغم أن رأيه كان استشاريا الا ان حضوره اجتماعات المجلس كان يؤثر على سير المناقشات وبالتالى على القرارات التى يتخذها المجلس .

ولم يكن حق حضور جلسات مجلس النظار قاصرا على المستشار المالى فقط وانما طالب مستشار نظارة الحقانية — المستر جون سكوت John Scott — بمثل هذا الحق الذى أعطى لزميله المستشار المالى وقد ترتب على تنفيذ هذا المطلب حدوث أزمة أطاحت بنظارة رياض باشا(٧) . كما سنرى .

والحقيقة أن حضور المستشار جلسات مجلس النظار بجانب الناظر كان يعنى القضاء على رأى الناظر وسلب سلطاته وقد علقت بعض الصحف الأجنبية على ذلك بالقول « بأن النظار غير مسئولين امام الخديو او الشعب أو الدول الأوربية وانه يستحسن الغاء مناصب النظار طالما لم يعد هناك فائدة ترجى من وجودهم ... كما أن وجود مثل هذا العدد الهائل من المستشارين الانجليز فى مجلس النظار أمر يتعارض مع مهمة المجلس كل التعارض »(٨) . وعلى اية حال فقد تقرر لجميع المستشارين حق حضور جلسات مجلس النظار فى عام ١٨٩٣ بصفة نهائية . ذلك أن المعتمد البريطانى لكى يلزم النظار على دوام اتباع وتنفيذ تعليماته التى كان يقدمها فى شكل (نصائح) نجده يسعى — بعد أن احس أن الخديو عباس يحاول مناوأة سلطات الاحتلال لكى ينتزع منهم بعض السلطات — الى استصدار امر عال فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٣ يعطى المستشارين وسردار الجيش المصرى ووكيل نظارة الأشغال حق حضور اجتماعات مجلس النظارة(٩) . وكانت مسألة تعيين المستشار تتم بمعرفة الحكومة المصرية عن طريق اصدار مرسوم خديوى بهذا الشأن ولكن المعتمد البريطانى كان فى الواقع هو الذى

---

(٧) Le Bosphore Egyptien 21, 23 Mai 1891

(٨) Le Bosphore Le Bosphore Egyptien 21 Mai 1891

(٩) أمر عال ٢٧ فبراير ١٨٩٣

يختار المستشار الذى أصبح بمثابة الوسيط بين النظارة التى يشرف عليها وبين المعتمد البريطانى . غير أن المعتمد البريطانى لكى يخفى تأييدهم الواضح للمستشاريين أعلن أن هؤلاء يجب أن يستندوا فى أعمالهم الى مقدرتهم وقوة شخصيتهم لا الى تأييده الدبلوماسى ، وصرح بأنه يعد ذلك أمرا ضروريا خشية أن يحدث تجزئة فى السلطة فى مصر ، لأن الحكومة المصرية يجب أن تشعر بمسئوليتها تجاه ادارتها . واشار بأن منصبه كان محددا فقط بتقديم النصيحة للحكومة المصرية ، وان أعماله يجب الا تقوض سلطة الخديوى أو وزراءه لأن كل المسائل الخاصة بالادارة الداخلية يجب أن تترك لتصرف المصريين(١٠) .

واكد بيرنج انه لم يتدخل مطلقا فى تفاصيل الأمور . ولكن هذا التاكيد كان يبدو نظريا شيئا عظيما . ولكن من الناحية العلمية كان أمرا مختلفا تماما ، لأن بيرنج سرعان ما أصبح حاكم مصر غير المتوج وظل هو وخديوى البلاد يجلسان جنبا الى جنب على كرسى الحكم(١١) .

وعلى هذا فقد ازدادت سلطة بيرنج فى الادارة المركزية حتى تدخل فى تفاصيل كل شأن من شئون الحياة المصرية مهما بلغت تفاهته(١٢) . وقد نجم عن ذلك ازدياد نفوذ الموظفين البريطانيين فى الادارة المصرية زيادة كبيرة وأصبح لهم وضع متميز فى البلاد ، ذلك أنهم كانوا يستمدون سلطتهم من وجود الاحتلال نفسه ويتلقون التعليمات من المعتمد البريطانى ممثل الاحتلال، وعلى ذلك فقد كان من الصعب الاستغناء عنهم وقد ترتب على زيادة سلطاتهم أن أصبحت كل الأمور المتعلقة بالجيش والمالية والأشغال العامة وكذلك البوليس تحت سيطرتهم بحيث لم يعد هناك حرية فى العمل فى أى نظارة من النظارات التى كان يسيطر عليها الموظفون الانجليز ذلك انه لم يكن يسمح للناظر فى نظارته بالتفكير والعمل الا فى الحدود التى خطها

---

(١٠) Reports on the state of Egypt and the progress of Administrative Reforms, 1885 - Afaf, op. Cit., P. 66

(١١) Afaf: Op: Cit., P. 66.

(١٢) Afaf, Op, Cit., PP. 66—67:

المحتلون(١٣) .

وكانت آثار الرقابة التى فرضها المستشارون والموظفون البريطانيون اكثر وضوحا واعمق اثرا فى الادارة المركزية فى العاصمة . أما الادارة المحلية بالأقاليم فكانت متروكة للمصريين — كما سنرى فى الفصل الخاص بالادارة المحلية .

ورغم ان نظـــارات الحكومة كان يعمل بها عـــدد كبير من الموظفين الأوربيين كاليونانيين والايطاليين والفرنسيين والنمساويين والألمـــان ، الا انهم كانوا يشغلون مراكز دنيـــا ، بينما الانجليز يشـــغلون المناصـــب الرئيسية(١٤) . فلقـــد استحوذ المستشار على ســـلطة واسعة واختص بمسئوليات عديدة ، وكان فى مركز يمكنه من فرض ارادته — سواء كانت طيبة أم سيئة — على اى شخص أو جماعة فى الوزارة ، ذلك انه كانت لديه أقوى الأسلحة ، أى التفوق فى القوة(١٥) . ولقد أشار الأستاذ أحمد أمين — وقد عمل بالقضاء الشرعى فى احدى فترات السيطرة البريطانية على الادارة المصرية — الى تغلغل الانجليز فى الادارة المصرية بالقول بأنه « لقـــد أصبح كل شىء فى يد الانجليز لهم فى كل نظارة من يستبد بالأمر فيها دون الناظر حتى الداخليـــة وحتى التعليم وحتى الأزهر والمحاكم الشرعيـــة . فالنظار قطع شطرنج يلعب بها الانجليز ، والمديرون فى البلاد خاضعون للمفتش الانجليزى، والعميـــد الانجليزى مقصـــد كل ذى حاجة ، والمقرب الى الانجليز مقبول الشفاعة مقضى الحاجة ، واسع الجاه والمبعد عنهم معطل الحوائج مضطهد ، محارب حتى فى ادق الأمور »(١٦) . والواقع اننا لا نبعد عن الحقيقة اذا قلنا انه لم يكد يمض على وجود الاحتلال فى مصر سوى عام واحد حتى كانت

---

(١٣) أحمد أمين ، زعماء الاصلاح فى العصر الحديث ، ص ٢٠٠ — ٢٠١ وايضا رسائل مصرى لسياسى انجليزى كبيرين سنة ١٩٠٥ ص ٩٨

(١٤) مورد بيرجر ، البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ص ٤٩

(١٥) عبدالكريم درويش ، المصدر السابق ص ٩٥

(١٦) أحمد أمين ، المصدر السابق ص ٣١١ — ٣١٢

الادارات التى تتصل بالجمهور فى مصر قـد وكل امرها الى البريطانيين ، وبذلك أصبحت وظائف الادارة العليا احتكارا لهم ، وبدلا من ان تتمكن البلاد من التخلص من الاحتلال العسكرى طبقا لوعود الانجليز انفسهم طفى على كل ادارتها عملاء يتصرفون فيها تصرف السادة بينما لم تجرؤ الحكومة المصرية على المقاومة .

على أن هـذا لم يكن امرا غريبـا أو غـير متوقع طالمـا أن الجيش البريطـانى بقى يحتل مصر ، وطالمـا ان حاكم مصر وحكومته قـد قبلوا الأسس التى وضعها جرنفل فى رسالته الشهيرة فى ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، وطالمـا ان الموظفين البريطانيين فى مصر لم يراقبوا الجهاز الحكومى فحسب وانما كانوا فى الواقع هم الحكومة بذاتها .

* * *

وعندما نتناول النقطة الثانية الخاصـة بمحاولات سلطات الاحتلال ابعاد المصريين عن الوظائف الكبرى ذات الشأن يجدر بنا أن نشير الى وجهة نظر كرومر وأعماله فى هذه الناحية .

كانت خطـة كرومر فى الادارة ترى ان نقـل السلطة والادارة الى المصريين يعنى ببساطة خلق الحكومة الفاسدة(١٧) . وكان كرومر شأنه فى ذلك شأن كثيرين من ابناء وطنه الذين كانوا يعتقدون ان الأتراك — رغم أنهم كانوا فى غاية العجز — العنصر الوحيد فى الشرق القادر على الحكم على الاطلاق . لأنه رغم أخطائهم كانوا لا يزالون يحتفظون ببعض الأثر من مقدرتهم التقليدية على الحكم وعلى هذا قـد استمر كرومر فى استخدامهم كاداريين وهؤلاء كانوا يشكلون دائما الطبقة الحاكمة فى مصر . وقـد برر كرومر هذا الاختيار بادعائه أن الخديوى لم يكن يقبل التعاون مع الوطنيين ويبدو أن هذا السبب لم يكن مقنعا تماما ، ونستطيع أن نفسر أحجام كرومر عن استخدام الوطنيين فى مناصب الادارة العليـا اما لاعتقاده بأنهم كانوا

---

(١٧) مورو بيرجر : المصدر السابق ص ٤٥

عنصرا جديدا لم يسبق تجربته ، تطرق اليه الفساد عن طريق الثورة الفاشلة ، أو على الأرجح لاعتقاده انه يستطيع بسهولة فرض نصيحته على رجال الحكم القديم — الذى هو على علم تام من قبل بتصورهم — اكثر من اعتماده على أولئك الوطنيين الذين كانت صفتهم غير معروفة .

وعلى أية حال فقد اختار كرومر حكم مصر بمساعدة أولئك الرجال الذين أدى حكمهم السابق الى قيام الثورة المصرية عام ١٨٨١ ، وقد أوجد هذا الاختيار شعور بالسخط بين المصريين .

غير ان هناك حقيقة هامة يجب أن نذكرها وهى أن أراء كرومر بالنسبة لاستخدام المصريين فى الادارة كانت متناقضة ففى حين نجده يقرر بأن معظم المصريين يفضلون الادارة الجيدة على الحكومة الوطنية وأن ادارة البلاد فى حاجة لفترة طويلة الى استخدام عدد كبير من الأوربيين نجده فى حين آخر يبين أن المصريين يفضلون نظاما حكوميا غير كامل يشرف عليه وطنيون على اى نظام حكومى كامل يديره الأجانب ففى رايه أن القصور الذى قد يظهر نتيجة ادارة المصريين لبلادهم قد يتلاشى بمرور الأيام عن طريق ممارسة المصريين لأعمال الادارة ، ومن ثم فهو يوصى بالحد من استخدام الأوربيين فى الادارة(١٨) .

وشتان بين تصريح كرومر الأخير وبين افعاله فقد ظل نصيب المصريين فى الوظائف الكبيرة متواضعا فى الوقت الذى زاد فيه عدد الموظفين البريطانيين فى هذه الوظائف . كما سنرى فى فصل تال . والواقع ان السياسة البريطانية كانت على غرار معظم السياسات الاستعمارية القائمة فى ذلك الوقت ، تهدف اساسا الى حجب الوطنيين عن الوظائف الهامة ، أو تلك التى تتصل بالسلطة فى الجهاز الحكومى وبذلك كان نصيب المصريين فى الوظائف مقصورا على الوظائف المتوسطة البسيطة فمن المعروف أن الاحتلال البريطانى لمصر كان مختلفا عن الاحتلال البريطانى فى الهند حيث كان الاحتلال فى الهند يقوم بتدريب الوطنيين فيها على شغل المناصب الادارية العليا بعد الاطمئنان الى تجلزتهم بعكس ما كان يحدث فى مصر ، فقد حرصت سلطات الاحتلال فيها على حرمان

---

(١٨) Egypt No. I. (1907) Cromer to Grey March, 3, 1907. P. 33.

'لوطنيين من شغل المناصب الحكومية العليا وبذلك فقد أبعدتهم عن تصريف أمور بلادهم ، ولم تتح لهم الفرصة لاعـدادهم لتحمل مسئوليـات الادارة فيها(١٩) .

واذا بحثنا عن الأسباب التى من اجلها لم يصنع البريطانيون فى مصر ماصنعوه فى الهند ، نجد ان احد هذه الأسباب ربما يكمن فى ان الانجليز مكثوا فى الهند فترة أطول من اقامتهم فى مصر ، كما انهم كانوا اكثر أمنا فى الهنـد عنهم فى مصر ، وذلك لأنهم احتلوا الهند فى أول عهد الاستعمار بينما احتلوا مصر بعد ذلك وعلت الصيحات المناهضة له ، حيث واجه الانجليز فى مصر منذ البداية نقدا شديدا من الرأى العام الانجليزى ، هذا بالاضافة الى مناواة بعض القوى الأوربية — مثل فرنسا — وكذلك عداوة المصريين . والواقع ان مصلحة البريطانيين فى الهند كانت مصلحة مباشرة اكثر من مصلحتهم فى مصر حيث كان اهتمامهم بها اساسا لحماية المواصلات الامبراطورية . ونتيجة لكل ما سبق لم يتسع أو يتعمق التأثير البريطانى فى المجتمع المصرى كما اثر فى المجتمع الهندى . فقد داوم الاداريون البريطانيون فى الهند على الاتصال بالأقاليم والقرى بصفة مستمرة ومنتظمة اكثر مما حدث فى مصر حيث لم يشغل البريطانيون فيها سوى وظائف الادارة المركزية العليا . ومن الأسباب الأخرى التى تتصل بهذه القضية أيضا أن البريطانيين احتلوا مصر بعد نحو نصـف قرن من تأثر مصر والمصريين بالنظم الفرنسية فى الادارة العامة والتعليم والنواحى الاقتصادية ، مما جعل من الصعوبة بمكان غرس وتنمية النظم الانجليزية(٢٠) .

وكانت حجة كرومر فى ابعاد الوطنيين عن المناصب الرئاسية فى الادارة والحكم انهم لا يصلحون لتولى هذه المناصب القيادية « لأنهم جهلة مرتشون متعصبون » .

---

(١٩) Walter, Sharp, Bureaucracy and Politics; Egyptian Model ,pp. 148 - 149

(٢٠) مورو بيرجر ، البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ص ٤٤—٤٥

والحقيقة أن كرومر فى مسلكه هذا كان يقلد من سبقوه من بنى جلدته أمثال أوكلاند كلفن الذى شغل عدة مناصب هامة فى مصر — آخرها منصب المستشار المالى — الذى كان يرى أن من الخطورة اعطاء دولة تابعة حكومة جيدة . وصرح بالقول « يجب أن نكون فى منتهى الحرص لكى لا نجعل مصالح كبار الموظفين تربك وتؤثر فى المصالح العامة » . ففى رأيه أن تطلعات الموظفين لن تقف عند حد وان التقدم الادارى المطرد فى البلاد التى لازالت تحت الرقابة الأجنبية ينجم عنه قلة مشاركة الوطنيين فى حكم أنفسهم . ثم أشار الى النتيجة التى ستترتب على ذلك وهى فى رأيه اتساع الشقة بين الوطنيين والأجانب ، وانه سينجم عن ذلك تدريجيا ظهور طبقة من كبار الموظفين تمتاز بالقدرة على الانتاج ولكنها ستكون منفصلة عن بقية المجتمع ، وهذه الطبقة بحكم سيطرتها الكاملة على نواحى التقدم فى البلاد ستسعى الى عرقلة الجهد الذى يبذله مجموع الشعب أكثر من سعيها الى مساعدتهم(٢١) .

ومن هذا المنطلق رفض كرومر اقتراح بلنت عام ١٨٨٧ — الذى كان يرى — امكان الاستعانة ببعض العناصر الوطنية — أمثال سعد زغلول ومحمد عبده وحسن الشريعى واحمد حشمت فى المناصب الرئاسية فى الادارة بدلا من الباشوات الأتراك بحجة عدم كفاءة المصريين(٢٢) .

ولا شك فقد ساعدت تقارير كرومر عن عجز الطبقة المصرية الى تأخر اشراكها فى ادارة بلادها اذ من الواضح أنه حتى عام ١٩٠٦ — وهو العام الذى عين فيه سعد زغلول ناظرا للمعارف — لم يكن من بين النظار او رؤساء المصالح مصرى وطنى واحد . كما ان هذه السياسة ساعدت على زيادة أعداد الموظفين الانجليز فى الادارة — كما سنرى .

وبذلك فقد توغل الانجليز فى الادارة المصرية وأدركوا شوطا هائلا فى نجلزتها ؛ بحيث أصبح تدخلهم واضحا فى كل شأن من شئونها ، واصبحوا

---

(٢١) Colvin, Auckland. The making of Modern Egypt P. 324.

(٢٢) Blunt, My Diaries, Vol. I. PP. 45, 48:

يسيطرون على مقاليد الادارة والحكم عن طريق سيطرة رجالهم على الوزارات ومختلف المصالح والادارات بل وحتى مجلس النظار . واستمر تدخل الحكومة البريطانية واضحا فى سير الأمور العامة وكذلك فى توجيه الشئون الادارية فى البلاد(٢٣) .

وفى ختام حديثنا عن السلطة غير الشرعية يثور الآن سؤال : هل رضى المصريون بهذه السلطة الفعلية فى مصر أم لا ؟

وللاجابة على ذلك نعرض لما ذكره أحد الكتاب الغربيين(٢٤) الذى يرى انه لما كانت روح العصر لا تسمح لأساليب الحكم اللبرالية بالظهور على حساب الحكم المطلق ؛ كما انه لم يكن هناك ما يدعوا الى الاعتقاد بان المصريين يستطيعون ان يتعلموا حكم انفسهم ما لم يعلمهم احد ، طالما انه لم تكن هناك محاولات من أجل التجربة اللبرالية ، فان كثيرا من المصريين حينئذ يفضلون الاحتلال البريطانى وما فيه من وعد بالاصلاحات على حكم توفيق باعتباره أهون الشرين ولا شك فقد كان هناك شعور بعدم الأمان انبعث مع اليأس بعد فشل الثورة المصرية عام ١٨٨١ . وعلى ذلك فعندما تظهر فى الأفق اليد القوية ممثلة فى كرومر وتلوح بالوعد بالأمان والاستقرار فلا شك فى ان يرحب بها لفترة من الزمن حتى يمكن ايجاد علاج لهذه الحالة . ويضيف بانه « لما لم تكن هناك تجربة ما لدى المصريين فى الادارة الغربية ، فلذا لم ينشأ فيهم الأمل فى أى نوع من الحكم يختلف عما أرغموا على قبوله قرونا عديدة »(٢٥) .

والحقيقة أن المنهج الذى سلكته السلطة الفعلية — اى سلطات الاحتلال — لم يثبت بالحجة ادعائها ان الحكومة المصرية مسئولة وحدها عن سلوك الادارة المصرية . ذلك ان الاحتلال قد تدخل بفعالية فى ادارة مصر بسياسات مباشرة واصلاحات مهيمنة ؛ وكانت السياسة البريطانية فى

---

(٢٣) Le Ecsphore Egyptien 21 Mai 1891

(٢٤) مورو بيرجر ، المصدر السابق ص ٤٤

(٢٥) مورو بيرجر ، المصدر السابق ص ٤٤

الادارة المركزية من صنع كرومر الذى لم تقبل شخصيته وفلسفته المشاركة فى السلطة خصوصا من الدول التابعـــة .

فمن المعروف أن سلطة المستشار البريطانى كانت تعلوا سلطة الوزير المصرى بحيث كان هذا الأخير مجرد تابع له(٢٦) . وكانت مسألة استبدال سلطة الوزراء المصريين بالمستشاريين الانجليز تعد فى الحقيقة حجر الزاوية فى الحماية المقنعة(٢٧) .

وهكذا سيطر الانجليز على كافة مرافق البلاد .

أما فيما يتعلق بنوعيـــة الرجال الذين اعتمـــد عليهم ممثلوا سلطات الاحتلال فى حكم المصريين أى جماعة الموظفين البريطانيين فى ادارات الحكومة المصرية الذين كانوا بمثابة الدعامة الرئيسية للحمـــاية المقنعة ، فانهم لم يكونوا من النوع الذى يستطيع أن يحدث التاثير الجذرى كما سنشير اليـــه فى فصل تال .

هذا وينبغى أن نلاحظ ان كثيرا من هؤلاء الكتاب الغربيين الذين اشـادوا بضرورة السيطرة البريطانية على الادارة المصرية قـــد تجاهلوا الحقيقـــة الواقعة وهى أن مصر تمتعت منذ عهـــد محمد على وخلفائه بادارة مصرية معتدة . واذا كان العنصر التركى قـــد غلب عليها فان العنصر المصرى — من خريجى المدارس والبعثات — كان يجد طريقه اليها باستمرار ، الأمر الذى كان كفيلا بتمصير الادارة المصرية فى زمن ليس ببعيـــد ويثور الآن سؤال : متى كانت النصيحة التى يقدمها المستشـارون الأوربيون تؤخذ على أنها اقتراح ومتى كانت تعنى أن تؤخذ كأمر ؟

فى الحقيقة ان الموظفين الأوربيين وخاصة الانجليز كانوا يتناسو أنهم

---

(٢٦) Further Correspondence respecting the affairs of Egypt, 1884 (Account and Papers C 4100)

فى : Afaf, Op. Cit., P. 71:

(٢٧) Ibid. P. 71.

خدام وليسوا سادة الحكومة المصرية ، لا سيما وان كل المسائل المتعلقة بالادارة والمالية كانت تعتمد تماما على الموظفين الأوربيين . ورغم أن كرومر كان يعتقد أن الخطة المفضلة التى من الممكن ان يتبعها الانجليز هى أن يبقوا فى الخلفية وان يعملوا من خلال الناظر الوطنى الا انه صرح بعجز النظار المصريين عن اداء اعمالهم واعتبارهم (أصفارا) (٢٨)

وعلى ذلك فقد اعتاد الموظفون البريطانيون — ولقد جاء معظمهم من الهند — على حكم الوطنيين وليس على تقديم النصيحة . اعتقد هؤلاء أن الهند ومصر قطران متشابهان ومشاكلهما واحدة ، وتدريبهم فى ارض حكمتها بريطانيا سنوات طويلة ، جعلهم يتبعون فى مصر نفس الطريقة التى اتبعوها فى الهند ، وقد سيطروا على المصالح الحكومية فى مصر ، فلا مفر اذن من ان يصبح الوزير مجرد صورة شكلية فقط ، ذلك ان قراراته أصبح يتحكم فيها المستشار وقصص النزاع بين سعد ودانلوب معروفة .

يروى عن ابراهيم فؤاد ناظر المالية قصة طريفة توضح لنا مدى سلطة المستشار الواسعة . فقد حدث ان سكرتير ابراهيم فؤاد احضر اليه بعض الأوراق للتوقيع عليها ، وعندئذ سأل الوزير سكرتيره : هل اطلع عليها المستشار ؟ ولما اجابه السكرتير بالايجاب اشار الوزير بيده الى ختم الوزارة الموضوع على مكتبه وقال لسكرتيره : هذا هو وزيرك(٢٩) .

وعلى اية حال فقد كان الموظفون الانجليز بمثابة تجربة بالنسبة لكرومر وكذلك بالنسبة للحكومة المصرية واحتاجت هذه التجربة الى يد كرومر القوية ليبقيها فى الخط . وقد تنبأ جورست قبل ان يخلف كرومر فى منصب المعتمد البريطانى — بصعوبة هذه التجربة وشبه الموظفين الانجليز بمجموعة من الخيل العنيدة التى يصعب على اى دبلوماسى عادى — قد يخلف كرومر —

---

(٢٨) Baring to Lddesleigh, October 24, 1886.
فى : Afaf, np. Cit., P. 80:

(٢٩) محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ص ٣٣

قيادته . كما تنبأ بأن هذا العنصر سيقلب المركبة المصرية(٣٠) . وقد تحققت نبؤة جورست هذه عندما خلف كرومر ، حيث كانت هذه أحد العناصر التى قلبت مركبة جورست(٣١) .

ومع أن هؤلاء الموظفين شعروا نسبيا ببعض الولاء لمصر مثل اخلاص البارون لعبده ، الا أن ألون بالمر Palmer Elwin الذى حل محل فنسنت Vincent فى منصب المستشار المالى كان صريحا لدرجة أنه صرح بالقول « مع اننا انجليز وواجبنا الأول نحو مصر ذلك القطر الذى نخدم فيه ، الا اننى اعتقد أن هذا احيانا ما تنوسى فى الغالب(٣٢) .

ولكن معظم الموظفين الانجليز شعروا مثلما شعر ملنر Milner الذى كان مستشارا لنظارة المالية عندما قال : « مصر مكان مهم ، كما انها من وجهة النظر الامبراطورية أن الانجليز الذين يشغلون أن نوع من مراكز المسئولية هنا يجب ان تكون عقولهم انجليزية » . ولم يكن يسنلفت نظر الموظف البريطانى انه لأمر شاذ ان يكون ذا عقلية انجليزية او أن الخدمة فى مصر مختلفة تماما عن الخدمة فى انجلترا لأنه بمضى الوقت كتب ملنر فى عام ١٨٨٩ يقول : ان انجلترا قد أصبحت تعامل مصر كأنها مستعمرة ، وبناء على ذلك فان الولاء الأول للموظفين البريطانيين كان لبريطانيا وليس لمصر(٣٣) . غير انه كان هناك بعض الموظفين الانجليز الذين لم يعجبهم تصرفات كرومر فى الادارة امثال ولكوكس Willcocks الذى كان مفتشا للرى فى نظارة الأشغال العمومية . فقد اتهم كرومر بأنه يحاول فرض آرائه على الموظفين البريطانيين ذلك انه « كان حاكما مطلقا تماما » . وذكر ولكوكس أن « جميع الموظفين الذين مارسوا العمل تحت رقابته ، بدا وكأنهم سيفقدون اعمدتهم الفقرية » واشار الى ان كرومر قد « ازل واخمد كل مصرى حر وانه ملأ كل المناصب العليا بالأصفار(٣٤) .

---

(٣٠) Eldon Gorst to Milner, November 2 -3 - 1893

فى : Afaf, Op. Cit., P. 81:

(٣١) Afaf, Op. Cit., PP. 80—81:

(٣٢) تـهـجـهـى

(٣٣) Afaf, Op. Cit., PP. 81—82:

Willcocks, Sixty years in Egypt pp. 118 - 119, 269.

من الجدير بالذكر أن كرومر على حد قول ولكوكس « لم يكن فقط الممثل الحقيقى على المسرح المصرى بل كان ايضا الناقد لأعماله » . حيث كانت الرسائل والبرقيات الصادرة عن وكالات الأنباء تبعث الى انجلترا أولا لمراجعتها قبل نشرها واشار ولكوكس انه عندما عزم على كتابة بعض مقالات هزلية عن الخدمة البريطانية فى مصر ، ارغمه كرومر على توقيع اقرار بعدم كتابة اية معلومات متعلقة بهذه المسألة طالما كان فى خدمة الحكومة المصرية؛ والا تعرض للعزل(٣٥) .

---

(٣٥) Willcocks, Op. Cit., PP. 116, 119:

obeikandl.com